قراءة في التجربة المالية الاسلامية في السودان من المنظور الحضاري مالك ابن نبي.

د. خلوف ياسين
جامعة حسيبة بن بوعلي- الشلف

تاريخ الإرسال:2019/07/10 تاريخ القبول:2019/12/03
تاريخ النشر:12:2019/30

ملخص:
تهدف هذه الدراسة إلى ربط مسار التنمية في السودان بالفكر الاقتصادي لمالك ابن نبي، من خلال توصيف أهم الاصلاحات التي ضمنتها لاقتصادها ومقارنتها مع أطروحات مالك بن نبي في مجال الاقتصاد، وتقييم النتائج المحققة، ثم الوقوف على نقاط الضعف لهذه التجربة، وبعدها استشراف ما تبقى من فكر مالك ابن نبي من أجل بعث مشروع التنمية في السودان، وخلصت الدراسة إلى أن النتائج المحققة من تطبيق بعض أطروحات مالك ابن نبي لم تكن في المستوى المطلوب.
الكلمات المفتاحية: التنمية؛النظام المالي؛المعادلة الاجتماعية.
ABSTRACT:
The purpose of this study is to link the course of development in Sudan with the economic thought of Malik Ibn Nabi. by describing the most important reforms that have been included for its economy and comparing it with the theories of Malik Ibn Nabi in this field, evaluating the results achieved and then identifying the weaknesses of this experiment, malikibnnabi is valid for the investigation to send the development project in Sudan, and concluded the study to verify some of the theses of the malik ibn nabi on the situation of Sudan.

مقدمة:

عرفت الحركة الإسلامية في السودان تجربة طويلة امتد جذورها من الحركة الاسلامية في مصر وباكستان ثم تطورت واستقلت بنفسها لتشكل حركة جديدة في تركيبها، وصلت الى سدة الحكم في الثمانيات، محاولة اضفاء الصيغة الاسلامية على كل مناحي الحياة في السودان، من خلال اصدرا تشريعات مستمدة من الشريعة الاسلامية، ولقد كان للنظام الاقتصادي نصيب من هذه الإصلاحات، ويعتبر اصلاح القطاع المالي بمكوناته بنوك وشركات تامين وسوق المال صورة حقيقية للتوجه الاسلامي للسودان، والى اليوم لم تنجح السودان في احداث تنمية اقتصادية تتوافق وأهداف الاقتصاد المؤسس على القواعد الاسلامية، ولا يزال نصيب الفرد من الدخل متدنيا وحجم صادراتها مجتمعة ضعيف جدا، ومعدل التضخم مرتفعا.

يعد مالك ابن نبي أحد رواد الفكر الاقتصادي الاسلامي، ولقد لخص شروط نجاح تطبيق الاقتصاد الاسلامي في شرط واحد: ضرورة مرافقة الاصلاح الاقتصادي لإصلاحات غير اقتصادية كشرط أساسي لإحداث التنمية في العالم الاسلامي، ويرى مالك ابن نبي أن النظام المالي القائم أو غير القائم على الربا لا يمثل الا جزءا صغيرا من الاقتصاد الحديث، ووصف البدائل المقترحة للأنظمة الربويةبوضع للمسحة الاسلامية على النظام الليبرالي، وشبه الحلول النظرية المطروحة لحل مشكلة الربا بالروح الغريبة على جسد النظام المالي.

أهمية الدراسة: تشهد دول إسلامية عدةمجهودات مكثفة لتفعيل المالية الاسلامية باعتبارهاالأداة الاساسية الكفيلة بإحداث التنمية في هذه الدول، وتعد التجربة السودانية أحد النماذج الأساسية التي يسترشد بها في هذا المجال،ومن ثم فإن تقييم النتائج التي حققتها هذه التجربة ذا أهمية كبيرة بالنسبة للتجارب الناشئة،واختبار مدى صلاحيتها كنموذج يحتذي به من المنظور الحضاري لمالك ابن نبي

منهج الدراسة: اعتمدت الدراسة المنهج التاريخي في توصيف الاصلاحات التي جسدتها السودان على نظامها المالي، والمنهج الاستنباطي في المقارنة بين التشابه في الفكر الاقتصادي لمالك ابن نبي مع فحوى هذه الاصلاحات وفي تقديم خارطة طريق لاستغلال ما تبقي صالحا من فكره.

إشكالية الدراسة: نحاول في هذه الورقة البحثية توصيف أهمالاصلاحات التي جسدتهما السودان على نظامها المالي وعلاقتها بالطرح النظري الذي

قدمه مالك ابن نبي في مجال التنمية لاستشراف ما تبقى منه أمام التجربة السودانية لتصيح مسار التنمية.

أولا: اصلاحات النظام المالي السوداني

يعتبر الاقتصاد الجانب المرئي من الحضارة والأداة الأساسية في تكميم جانبها المادي، ويصطلح على التزايد في هذا الجانب لدى حضارة ما بالنمو الاقتصادي، وإذا انعكس هذا النمو بشكل ايجابي على أفراد المجتمع يتحول إلى التنمية، وتختلف النظرية الاقتصادية في التنمية المطبقة من مجتمع إلى آخر وتتغير تبعا للتطورات التي تطرا علي النظرية السياسية المعتمدة، تعرف هذه التغيرات في مجال الاقتصاد بالإصلاحات الاقتصادية.

وفي السودان تميزت الإصلاحات الاقتصادية بالاختلاف في الفلسفة المتبعة من فترة الى اخرى، فكانت اشتراكية في المرحلة الاول1970 (–1975) حيث تميزت النظرية الاقتصاديةبعد الاستقلال بالميل نحوى الاشتراكية مظاهرها التأميم والدمج، وانتقلت في مرحلة (1976 -1983) الى التوجه الرأسمالي أي تبني فكرة الاستثمار الخاص (قانون الاستثمار 1976)، ومع نهاية المرحلة الثانية التي صادفت تغيرا في السلطة السياسية التي بادرت بتطبيق الشريعة الإسلامية على كل مناحي الحياة، أخذ الجانب الاقتصادي الشق الأكبر من الإصلاحات، ونظرا لارتباط النشطات الاقتصادية المحرمة في الشريعة الاسلامية بالقطاع المالي ركزت تلك الاصلاحات على النظام المالي بكل مكوناته؛ المصارف التجارية المتخصصة ومصارف الاستثمار ومؤسسات مالية غير مصرفية وصناديق استثمار، ونلخص هذه الإصلاحات في[1]:

- انطلق القطاع المصرفي السوداني بإصلاحات جزئية تمثلت في دمج بعض البنوك مع بعضها واصلاحات قانونية مثل قانون البنوك والادخار وقانون تشجيع الاستثمار في فترة السبعينات ثم قانون إعادة هيكلة وتطوير القطاع المصرفي.
- الانتقال من البنوك الربوية الى تأسيس بعض البنوك الاسلامية واصبح النظام المالي مزدوجا.
- وفي عام 1984 بدأت اجراءات اسلمة النظام المالي وتعمقت اكثر بداية من 1991.

ومع مرور الزمن ظهر أن هذه الاصلاحات ماهي الا استبدل نظام البنوك الذي يعتمد في تحصل ارباحه من الفرق بين الفائدة على القروض والودائع

وتعويضه بنظام مالي تتأتي عوائده من الاستثمار وفقا لعقود وبيوع أجازها النبي والخلفاء من بعده، مع فارق كبير بين بساطة ووضح تلك المعلومات في فترة النبوة ومن بعدها الخلافة الراشدة، وضوحا من حيث العلاقة بين اطراف العقد التي كانت مقتصرة على بعض الاشخاص، وبين وتشعبها في تجربة السودان الى علاقة محصورة على صلاحية تطبيقها في البنوك.

ثانيا: مكانة الاصلاحات في فكر مالك ابن نبي

ولقد شخص مالك ابن نبي مشكلة الفكر الاسلامي الحديث في مجال الاقتصاد انحصاره في محورين اساسيتين هما: اولها الموجود من المناهج الاقتصادية هو ما يمكن ايجاده وثانيها لاوجود لنشاط اقتصادي دون تدخل للمال[2]

استفاد الفكر الاسلامي الحديث في السودان من هذا التشخيص، اذ تراه وسع مجال اجتهاده في اختيار المنهج الاقتصادي وانتقل من التفكير المحصور في المفاضلة بين الاشتراكية والرأسمالية الى منهج اقتصادي مختلف تمام يمثل في الاقتصاد الاسلامي، فبعد اعلان المصالحة الوطنية وانخراط الجبهة الوطنية في النظام السياسي ومشاركتهم في السلطة من خلال المؤسسات القائمة تهيأ مناخ استثماري للبنوك الاسلامية عام 1978 كأول تجربة[3]

ولقد كان اتباع هذا النهج في الاهتمام بالمالية الاسلامية بمثابة توبة نصوح للفكر الاسلامي في السوداني من موقفه السلبي اتجاه القوة المالية[4] ففي اطار برنامج الرئيس النميري سعت الحركة الاسلامية لإبراز مشروعات دعوية واقتصادية كمنظمة الدعوة الاسلامية والبنوك الاسلامية[5].

وبهذا تكون الحركة الاسلامية في السودان طبقت احد الشروط الاساسية لإنجاح الاقتصاد الاسلامي من منظور مالك ابن نبي وهو: المزاوجة بين النظرية السياسية والنظرية الاقتصادية وإحالة المبدأ النظري إلى قانون للعمل والنشاط[6].

لكن هذا التحول الفوري والسريع في السودان من نظام اقتصادي اشتراكي الى نظام اقتصادي يعتمد على أدوات المالية الاسلامية لم تسبقه أي دراسات تحدد مساره أو متطلباته سواء من حيث الهيكل التنظيمي أو من حيث تدريب العنصر البشري بحيث يكون مؤهلا من النواحي القانونية والشرعية والفنية للاضطلاع بهذا التحول الاستراتيجي :[7]

ونتيجة لعدم جاهزية البنوك واستعدادها لهذا التحول الفوري وغياب ارشادات بنك السودان المركزي لاشتغاله بتنظيمه الداخلي، أصبحت البنوك حرة في الاجتهاد لتنفيذ هذا التحول لذا شهدت هذه الفترة العديد من التطبيقات الخاطئة لصيغ التمويل الاسلامي من نواحي شتى فنية قانونية شرعية، نتج عنها[8]:

- التركيز على التعامل بصيغة المرابحة للأمر بالشراء بنسبة 95 %بدلا من السحب على الكشوف.
- عدم توحيد معيار حساب الارباح في عقود المرابحات وعدم شرعيتها في الكثير من الحالات.
- اعتماد صيغة العائد التعويضي في عام 1986 وهي صيغة غير شرعية لأنها زيادة في الدين نظير أجل.

هذه الممارسات الخاطئة جعلت من القرار التاريخي لأسلمة النظام المصرفي ظاهريا وصوريا، وهو ما عبر عنه مالك ابن نبي بوضع المسحة الاسلامية على الربا، أدت الى تركز الأموال في أيدي قليلة من خلال احتكار الجبهة الإسلامية للتجارة والموارد الاقتصادية وتسريع وتيرة الخصخصة ونقل الملكية الى عناصر ينتمون الى هذه الحركة[9].

حيث شبه مالك ابن نبي محاولة اقامة بنوك غير قائمة على الربا بمثابة تركيب روح على جسم غريب، وبإسقاط هذا التشبيه على التجربة السودانية تظهر لنا هذه الغرابة على مختلف المستويات؛ الادارية والرقابية والتنظيمية، تمثلت مظاهرها في[10]:

- تميز النظام المالي الربوي على النظام المالي الاسلامي في بعض الخواص التي لابد من مراعاتها واخذها في عين الاعتبار عند تطبيق بعض المعايير الدولية سواء كان ذلك في مجال المعايير المحاسبية او الاحترازية او الرقابية، اذ ان تطبيق هذه المعاير على النظام المالي الاسلامي دون مراعات لتلك الفوارق فيه إضرار بها ويؤدي الى نتائج غير مرغوب فيها
- عدم وجود اتفاق او اجماع حول كيفية التعامل مع هذا النظام ابرز مشاكل جمة امام الهيات الرقابية والبنوك المركزية التي يخضع لها النظام المالي الاسلامي، وبدأت كل سلطة رقابية تجتهد بطريقتها الخاصة ما جعل النظام المالي يخضع لأسس وضوابط مختلفة حسب أماكن تواجدها.

ثالثا: افكار لمالك ابن نبي تصلح لتدارك النقص في التجربة السودانية.

لم يتمكن السودان من التخلص من مشكلة ربط المال بالنشاط الاقتصادي، اذ ركز جل اهتمامه على تحويل القطاع المالي بكل مكوناته بنوك شركات تأمين سوق المال وسوق النقد، من نظام مالي قائم على الربا الى نظام مالي قائم على التمويل الاسلامي.

ولم تستطع السودان الدخول في اي اطراد للنمو واستدراك تخلفها الناشئ عن عوامل اقتصادية بحتة ولا يزال اقتصادها في مرحلة ابتدائية على الرغم من اعتماده على ثديا الاقتصاد الاسلامي حسب تعبير مالك ابن نبي وهما: الزراعة والمواد الاولية، ولقد كانت هناك عوامل عدة عطلت النمو الاقتصادي في السودان وهي عقبات يجب على المجتمع السوداني ان يتعداها:

- ظل مشروع الشراكة الاقتصادية بين السودان ومصر والسعودية غير قابل للتطبيق .
- علاقات متوترة مع مصر بسبب دعمها المعارضة السودانية في الشمال.
- دعم الحكومة الليبية للسودان مادامت تعادي امريكا.
- غياب مصر وليبيا وباقي القبائل السودانية في تصميم الاتفاقية بين الشمال والجنوب.
- واثر ذلك على التحول من السودان ذات المرجعية العربية الاسلامية الى المرجعية الافريقية المسيحية.
- تحييد مصر في قضية مستقبل السودان بحجة خلافها مع السودان على المناطق الحدودية.

ساهمت هذه الظواهر في بقاء النمو الاقتصادي في نطاق قومي محدود، وهي قومية فات أوانها بتأثير الحقائق الراهنة والتي تؤكد فرضية مالك ابن نبي في مسالة دور العوامل غير اقتصادية في التخلف أهمها: تحكم السياسة في مشكلة التبادل بين السودان وباقي دول العالم، وزاد من حدتها خطر الحروب الدائمة التي تتناقض مع المبدأ الأخلاقي الأساسي للفكرة الإسلامية" فكرة السلامحيث سادت دورة الحكم الثلاثية، فمنذ الاستقلال عام 1956 لايزال تحت دورة الحكم الثلاثية كما لو انها قدر محتوم، نظام منتخب من

الشعب يأتي في ركبه نظام انقلاب عسكري ينتهي باندلاع ثورة بزعامة القوة الحديثة صاحبة التغيير[11]

لكن هذه التحديات السياسية والعسكرية ليست حاجزا يستحيل تعديه، فالأمة العربية في زمن الرسول انطلقت من الصفر من حيث الامكان ولم يكن لديها شيء للاضطلاع بمهماتها الجسيمة في مجالات عدة منها المجال السياسي.[12]

واذا سلمنا بان التنمية الاقتصادية الناجحة تقوم على دراسات علمية تأخذ المعادلة الاجتماعية بعين الاعتبار، باعتبارها التنمية استثمار ذا طابع اجتماعي وليس مادي فقط فيجب على السودان[13]:

- العمل بالمبادئ التي تبنتها النوادي والجمعيات والقيادات السياسية في فترة الاستعمار البريطاني وعلى رأسها التخلص من الطائفية السياسية وترسيخ المواطنة المتساوية بصرف النظر عن فوارق اللون والعرق والدين والثقافية.
- تفعيل دور مصر وليبيا التي لها مصالح مشتركة في نهر النيل، وباقي القبائل السودانية التي لها له دور كبير في الاستقرار السياسي.
- حماية المرجعية الاسلامية من تمدد المرجعية الافريقية المسيحية

ومن ثم الحد من أثر التيار المسيحي في الكونغرس على الحركية الاجتماعية والاقتصادية في السودان.

نتائج الدراسة:

- التوافق الزمني بين تبيني النظام الاقتصادي الاسلامي ووصول الحركات الاسلامية الى السلطة؛
- تركز الإصلاحات الاقتصادي في اسلمة النظام المالي؛
- تمثل جوهر اسلمة النظام الاقتصادي في استبدال نظام الفائدة بنظام يتوافق والشريعة الاسلامية وهو نظام غريب على جسد البنوك؛
- لم تتمكن السودان من تحقيق التنمية المنشودة رغم تبنيها نظام اقتصادي اسلامي يتوافق و طبيعة المجتمع السوداني؛
- عدم تمكن السودان من تحقيق فكرة السلام بالداخل والخارج ابقى مشروع التنمية في سودان رهن خطر الحروب؛
- التنمية الاقتصادية في البلاد الاسلامية تتطلب الجمع بين اصلاحات اقتصادية تراعي خصوصية المجتمع وإرفاقها بإصلاحات غير اقتصادية.

1. صابر محمد حسن، إدارة السياسة النقدية في ظل النظام المصرفي الإسلامي تجربة السودان، بنك السودان، الادارة العامة للبحوث و الإحصاء، الإصدار رقم 02 ماي 200' ص 06 .

2. مالك ابن نبي، المسلم في عالم الاقتصاد، دار الفكر المعاصر، الطبعة العلمية، دمشق، 2005، ص 42

3. محمد بن مختار الشنقيطي، الحركة الاسلامية في السودان مدخل الى فكرها الاستراتيجي والتنظيمي، ، الطبعة الاولى 2011 ، صناعة الفكر.لبنان ص288.
4. حسن مكي محمد احمد، تجربة الحركة الإسلامية في السودان ، مجلة **دراسات افريقية**، ص20.
5. مالك ابن نبي ، مرجع سبق ذكره، ص 19.

6. مختار سعيد بدري واخرون، توثيق تجربة السودان في مجال المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، البنك المركزي السوداني، جمهورية السودان، 2006 ص17
7. يوسف الشريف، السودان وأهل السودان أسرار السياسة وخفايا المجتمع، درا الشروق، مصر، 2004 ص 21.

[10] صابر محمد حسن، إدارة السياسة النقدية في ظل النظام المصرفي الإسلامي، ص7.
[11] يوسف الشريف، 2004مرجع سبق ذكره، ص105.
[12] مالك ابن نبي، مرجع سبق ذكره ص61.
[13] البشير قلاتي، مرجع سبق ذكره، ص387.